

# قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن أساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية وأجهزة التنصت

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الجزاء  
والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون  
الاجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦م بشأن إساءة استعمال  
أجهزة المواصلات الهاتفية ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠م بإصدار قانون  
المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه ،

## المادة الأولى

مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد يعاقب بائحيس مدة لا  
تزيد على سنة والغرامة التي لا تجاوز ألف دينار، أو بإحدى  
هاتين العقوبتين كل من أساء عمدا استعمال وسائل المواصلات  
الهاتفية .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا  
تجاوز ألفي دينار أو إحدى هاتين العقوبتين إذا اشتمل الفعل  
المشار إليه في الفقرة السابقة على القاذ بذينة أو مخللة بالحياة

## المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون (٩) لسنة ٢٠٠١م في شأن إساءة استعمال أجهزة المواصلات الهاتفية وأجهزة التنصت

صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦م لمواجهة العابثين الذين يسيئون استخدام الهواتف والاتصالات اللاسلكية في غير الغرض المعد من أجله. كما تمادى البعض في ذلك إلى استخدامها في الممارسات المأجنة وإزعاج الأسر وامتد الأمر ليشمل التهديد بما يعس النفس أو المال.

وبالنظر الي التطور التقني في وسائل الاتصالات واستخدام الأقمار الصناعية والكابلات الضوئية وغيرها، تعقدت شبكة الاتصالات وزاد سوء استخدام البعض لها على نحو امتد لاستعمال أجهزة تنصت تسمح باستراق السمع ورصد المكالمات وامكان تسجيلها واستخدام هذه التسجيلات في استغلال اصحابها أو التهديد بهم.

كما أدى التطور الي قيام البعض بالاتجار في نقل المكالمات الدولية من والى دولة الكويت، وأصبحت تجارة رابحة الاستخدام غير المشروع للتقنيات الحديثة مما يفوت على وزارة المواصلات ملايين الدنانير.

وقد أدى عدم وجود نصوص قانونية سابقة من الاستخدام غير المشروع لعمليات نقل المكالمات الدولية عن غير طريق مقاسم الوزارة أو تجهزتها، لذا تطلب الأمر إصدار مواد جديدة تشدد العقوبة على إساءة استخدام أجهزة المواصلات الهاتفية ومواجهة الاستخدام غير المشروع لأجهزة التنصت ونقل المكالمات الدولية.

وقد نصت المادة الأولى على تشديد العقوبة الي من يسيء استعمال أجهزة المواصلات الهاتفية بجعلها الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تجاوز ألف دينار أو إحدى هاتين العقوبتين. كل من أساء عمداً استعمال وسائل المواصلات الهاتفية، ومضاعفة العقوبة إلى الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تجاوز ألفي دينار أو إحدى هاتين العقوبتين، إذا كان الإزعاج بالفاظ بذينة أو مخللة بالحياة أو تتضمن تحريضاً على الفسق والفجور أو تهديداً يعس النفس أو المال أو الشرف أو العرض.

كما أوجب القانون الحكم في جميع الأحوال - بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

كما تضمنت المادة الثانية إضافة إلى حظر تداول أو بيع أجهزة التنصت بأنواعها المختلفة أو عرضها للبيع. تفرقة بين حيازة أجهزة التنصت للجهات الرسمية المرخص لها قانوناً بحيازتها ويتم تحديدها بمرسوم، وبين استعمال الجهات المرخص لها هذه الأجهزة، حيث تم النص على أنه لا يجوز لأي من هذه الجهات استعمالها قبل الحصول على إذن مسبق من النيابة العامة باعتبارها سلطة التحقيق والتصرف والادعاء. وذلك دون حاجة الي الحصول على الأذن عند الشراء أو الحيازة، واشترط الحصول على إذن النيابة العامة بالتنصت لن يكون - حسب

أو تحريض على الفسق والفجور أو على تهديد يعس النفس أو المال أو الشرف أو العرض.

ويحكم في جميع الأحوال السابقة بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

### المادة الثانية

يحظر تداول أجهزة التنصت بأنواعها. كما يحظر بيعها أو عرضها للبيع ولا يجوز لغير الجهات الرسمية المختصة والتي يصدر بتحديدها مرسوم حيازة أجهزة التنصت بأنواعها. كما لا يجوز لأي من هذه الجهات استعمالها دون الحصول على إذن مسبق من النيابة العامة، وذلك في الحالات ووفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية المشار إليه.

ويعاقب على مخالفة أحكام الفقرة السابقة بالحبس مدة لا تجاوز سنة والغرامة التي لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حياز أو استعمال أجهزة التنصت أياً كان نوعها وتضاعف العقوبة على كل من استخدم هذه الأجهزة في تسجيل أو نقل المحادثات التي تجرى خلال أجهزة الاتصالات.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة. كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها وإعدامها.

### المادة الثالثة

لا يجوز نقل المكالمات الدولية من والى دولة الكويت إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق بذلك من وزارة المواصلات وفق الشروط والضوابط والوسائل التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب من يخالف أحكام هذه المادة بالحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تجاوز ثلاث آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما استخدم في الجريمة مع تعويض الوزارة عما يكون قد لحقها من أضرار.

### المادة الرابعة

يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون، ويحد أقصى ستة شهور من تاريخ صدور.

### المادة الخامسة

يلغى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦م المشار إليه.

### المادة السادسة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ٢٢ محرم ١٤٢٢هـ

الموافق: ١٧ أبريل ٢٠٠١م

الاجراءات القانونية - إلا وفقا لأحكام القانون وفي الحدود وبالضوابط التي يصدر بها الأذن. وتبين اجراءاتها وشروطها وأحوالها اللائحة التنفيذية على ضوء القوانين المنظمة لذلك.

ونصت المادة الثالثة على تجريم عمليات نقل المكالمات ائدونية من وإلى دولة الكويت بدون ترخيص، أو عن غير طريق مناسم وزارة المواصلات أو دون الحصول على ترخيص مسبق بذلك من وزارة المواصلات وفق الشروط والضوابط وبالوسائل التي تحددها اللائحة التنفيذية. ويعاقب على مخالفة هذا الاجراء بالحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في أي قانون آخر.

ويحكم في جميع الاحوال بمصادرة الاجهزة وغيرها مما استخدم في الجريمة مع تعويض الوزارة عما يكون قد لحقها من خسائر.

ونصت المادة الرابعة على أن يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال مدة اقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره.

ونصت المادة الخامسة على أن يلغى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦م بشأن اساءة استعمال أجهزة المواصلات الهاتفية.